

■ على الخلاف

عون: الحريري تغير كثيراً

هذه الإثنين 3 أيلول إلى الإثنين 10 أيلول، ضاعف رئيس الجمهورية جرعة ما قاله منتصف الشهر الفائت أنه لن ينتظر طويلاً. بعد قوله أن مسودة الرئيس المكلف، تخالف معايير الحكومة الجديدة، أصر أمس على حكومة متوازنة، وأن ليست ثمة مشكلة صلاحيات

نقولاً ناصيف

ليس سراً أن «المسودة المبدئية» الأولى له في اليوم 102 على التكليف، التي تقدم بها الرئيس سعد الحريري في 3 أيلول ولدت مينة سلفاً. منذ رفضها رئيس الجمهورية ميشال عون بعدما أبدى له ملاحظاته، بات المطلوب من الرئيس المكلف أن يبدأ من جديد في صوغ مسودة ثانية، لا من حيث انتهى. قبل أن يصدر البيان الرئاسي في ذلك اليوم، على اثر اجتماع الرئيسين، كان ثمة اقتراح بتضمينه عبارة «مسودة مرفوضة». ثم ارتضى انقاء اسباب التشاور مفتوحة، بالتركيز على «ملاحظات»

عون عن مسودة الحريري: كل ما حذرت منه ادخله فيها

رئيس الجمهورية ومعاييرها للحكومة الجديدة، تبعاً لما كان اتفق عليه مع الحريري منذ اليوم الأول للتكليف، ولم يصر إلى احترامها. في الأوساط الوثيقة الصلة به، لم يلزم رئيس الجمهورية الرئيس المكلف أي شرط منذ 24 أيار عندما صدر بيان التكليف بدورها الغالبية النيابية التي سمته بأصولها الـ 111 لم تقّده. لم يسمه الـ 17 نائباً بينهم كتلة حزب الله ونواب مستقلون، إلا أنهم لم يأسروه بمطالب، لم يضع الرئيس المكلف، منذ اليوم الأول، سوى معيارين هما حكومة ثلاثينية، وحكومة وحدة وطنية، دونما أدنى تفسير لفحواهما وسبل تطبيقهما. في أحاديثه مع رئيس الجمهورية أبان التكليف، ثم في اللقاءات الاربعة التي جمعتهما قبل خامسها في 3 أيلول، سمع منه وجهة نظره في

المعايير التي يطلبها، كون لا حكومة لا تقتصر بتوقيعه، ما يقتضي موافقته الملزمة التي تشترط بدورها شراكة مطلقة في مسودة يقترحها الرئيس المكلف، المعارف بما يطلبه رئيس الدولة. بيد أن المسودة الأولى، المبدئية، لم تات سوى بمعيار واحد للحريري هو أن تكون ثلاثينية، وأغلقت كل ما ناقشه قبلًا مع عون.



رئيس الجمهورية لا يفلت الناس مع الحريري، لا حكومة إلا المتوازنة

ثمة كلام نُسب إلى الرئيس عثر عن امتعاضه يومذاك من المسودة تلك، مفاده ان الحريري سلمه صيغة حكومة «ادخل فيها كل ما حذرتُه منه»، و«كل ما حكيتنا فيه أتى بنقيضه»، كانت هذه إشارة إلى التخصص والمقالب بالذات، وتوجيه الرئيس المكلف لوليد جنبلاط وحزب القوات اللبنانية وتوزيع حقائق الدولة، فضلاً عن تجاهل توزيع

رئيس الجمهورية: يتلّفون بـ«الصلاحيات» لصرف النظر عن التاليف



عندما تصبح الصيغة متوازنة يتم تشكيل المعايير التي اطلقتها

الحريري إلى يعبدا والتي لم أرضفها ولم أقبليها، إنما جعلت منها طرف الخيط المفترض أن يوصل إلى تحسينها وملاءمتها لمعايير التاليف التي اتفقت عليها مع الرئيس الحريري فور تكليفه»، و«كل ما حكيتنا فيه أتى بنقيضه»، كانت هذه إشارة إلى التخصص والمقالب بالذات، وتوجيه الرئيس المكلف لوليد جنبلاط وحزب القوات اللبنانية وتوزيع حقائق الدولة، فضلاً عن تجاهل توزيع

عندما تصبح الصيغة متوازنة يتم تشكيل المعايير التي اطلقتها

■ تقرير

رسالة حزب الله إلى «التيار» في جيبك: معكم!

القيادة العنوية في كسروان الفتوح وجبيل هذا الخطاب، لجري البناء عليه، التواصل بين حزب الله والتيار شبه مقطوع منذ الانتخابات. لا يوجد تنسيق، ولا مشاركة في مناسباتهما، لذلك يجب فتح صفحة جديدة، إلا أنّ بوادر الأمل لا تلوح في الأفق. تقول مصادر مقربة من «على الصعيد المركزي لا يوجد مشكلة في العلاقة مع حزب الله، ولكن في جبيل هناك خلل في التنظيم»، وتوضح المصادر أنه «لا يجب أن يتولى مسؤولية التنسيق مع حزب الله أشخاص، نقاربون هذه العلاقة من باب المصلحة والأصوات

غاب أبي رميا ومنسقية «التيار» في جيبك عن احتفال عين الغويبة

تمنّى زعيتر خلال كلمته، لو كان المسؤولون في «التيار» حاضرين لسمعوا الكلام. كان يُمكن أن يكون الحديث ثابراً في لقاء ثنائي، لكنّ حزب الله أراد إيصال رسالة علنية إلى المسؤولين العونيين. تقول مصادر قريبة من حزب الله أنّ «الهدف الأساسي هو الجمهور العوني. أراد حزب الله أن يسحب الاحتقان من الشارع، ويُعيد التواصل بين مختلف الشرائح الشعبية إلى سابق عهده». أما في المرحلة الثانية، «فالمفترض أن تتلقّف

الذي شُنّ زمن الانتخابات هجوماً مُباشراً على أبي رميا، وكان في مواجهة مُرشح «التيار» عن المقعد المُخصص للطائفة الشيعية، أن يُخبر العونيين أنّ «الاختلاف في الرأي في الانتخابات النيابية، أصبح وراءنا، لأننا معكم نواجه اليوم أكبر هجمة على الكيان اللبناني لإسقاط هذا الرئيس القوي، سيسقط كلّ الإخريين، ولن يسقط الرئيس القوي». ليس في الأمر استفراب من أن يكون حزب الله سنداً أساسياً لرئاسة الجمهورية في هذه المرحلة، فالتحالف الاستراتيجي بين الرئيس ميشال عون والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، شكّل دائماً سوّراً منيعاً أمام الاعتزازات على مستوى الكوادر والقاعدتين الشعبيتين. ولكن، لأنّ المُتكلّم هو حسين زعيتر، ولأنّ المناسبة تاتي بعد أشهر من الانتخابات النيابية التي سبّبت شبه قطعية بين الفريقين – الحلّيفين، كان الموضوع «أهمّة» أكبر، وله دلالة خاصة، هي أنّ حزب الله يفتح الأبواب أمام إعادة التنسيق والتعاون مع التيار العوني في كسروان الفتوح – جبيل. وقد

في العادة، يُيادر الفريق الارباح إلى احتضات الفريق الاعمق، ودعوتهم إلى فتح صفحة جديدة. العكس هو ما حصل في منطقة كسروان الفتوح – جيبك، فكان حزب الله صاحب الدعوة للتيار الوطني الحرّ إلى إعادة وولع ما قطعته مرحلة الانتخابات النيابية

ليا القرني

بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات النيابية، قرّر حزب الله، في دائرة كسروان الفتوح – جبيل، المبادرة إلى طي هذه «الصفحة الاليمية» في العلاقة مع التيار الوطني الحرّ. احتفال تخريج طلاب عين الغويبة (جرد جبيل)، كان المناسبة التي «هُندست» من أجل هذا الهدف. أطل المُرشح السابق للانتخابات الشيخ حسين زعيتر، موجّها رسالة ذات وجهين: الأولى إلى النائب مصطفى الحسيني الذي كان حاضراً، فقال له: «نحن والإخوة في حركة اصل، نقول للسيد مصطفى الحسيني، نائب جبيل وكسروان، نحن معك». استغرب عددٌ من الحاضرين هذه «المبايعة»، لكنّ حزب الله هدف إلى أن «يُريح» الحسيني في المنطقة، طوال مدة ولايته البرلمانية. أما الرسالة الثانية، فكانت إلى «فريق العهد... بغياح مُنسقية التيار الوطني الحرّ في قضاء جبيل، واعتاد النائب سيمون أبي رميا عن عدم الحضور بداعي السفر. فلم يكن من «شاهد» على «رسالة» حزب الله الخبيلية إلى العونيين، إلا مُستشار الحريري، الذي زار السعودية أربع مرات على الأقل بدءاً من اليوم التالي للتكليف، من الاجتماع بمسؤول رفيع في المملكة. لم يستقبله الملك، ولا صلى على جاري العادة في جانبه في اليوم الأول للعهد. عندما يحط في الرياض لا يستقبله سوى سائقه الذي يقود به السيارة إلى منزله.



لقول المصادر إن هناك شبه قطعية في جيبك بين «الحزب» و«التيار» منذ الانتخابات (مروان بوحدرد)

حرية الإعلام والرأي». واستناداً إلى القرار الصادر عن قاضي التحقيق لدى المحكمة العسكرية بتاريخ 15/12/2009 (محطة الباروك)، الذي لم يذكر اسم المستدعي لحدود، اعتبر كركبي أنّ التعرض لهم، ولا سيما أنه لا يمكن التي يطلقها يوسف، ما يشكل بالتالي «الحالة الاستثنائية (التي تسمح للقضاء بالتدخل مسبقاً للحد من حرية التعبير)». يُذكر ان اسم عهد لحدود كان قد تردد مراراً في قضايا تتعلق بالإنترنت غير الشرعي، آخرها ما كشف في عام 2016، حيث اعترف حينها بامتلاكه لحظة إنترنت غير شرعي في عين السيمان، ضبطها مكتب مكافحة الجرائم المالية في أوجيرو. وقد وقع في حبسه على محضر يتضمن جردة بكل الأجهزة التي صودرت. (الإخبار)



إذ إنه في هذا الوضع تصبح أمام الحالة الاستثنائية المشار إليها آنفاً، والتي تستوجب اتخاذ رقابة مسبقة من قبل القضاء، ليس بهدف شل دور الإعلام وحرية التعبير أبداً، بل حماية لكرامة الأشخاص الذين تم التعرض لهم، ولا سيما أنه لا يمكن وضع هذه التعديبات تحت عنوان حرية التعبير، بل تحت عنوان حرية الصحافة، وهو ليس ببلدية عين الغويبة رائد بزق. أراد مسؤول المنطقة الخامسة والشمال في حزب الله حسين زعيتر،

■ تقرير

يوسف ممنوع من ذكر اسم عماد لحدود!

أصدر قاضي الأمور المستعجلة في المن والرف كركبي، في 13 آب الماضي، قراراً بمنع فيه الرئيس السابق لفيحة أوجيرو عبد المنعم يوسف، من «التعرض للمستدعي عماد لحدود عبر نشر أو إذاعة اسمه صراحة أو تلميحاً أو نشرًا تحت طائلة غرامة إكراهية قدرها 25 مليون ليرة عن كل مخالفة للقرار». على استعادة الحريري إلى وطنه، شكّلا الواجهة الوطنية الفعلية لبقاء الرجل داخل المعادلة السياسية. ما خلا ذلك ربما ظل هناك، في الإقامة الغامضة إلى اليوم، أو ذهب إلى اعتزال تامّ سابق حينذاك الراضون وراء خلفه.

لا يخفي رئيس الجمهورية، رغم محاولة وزير الثقافة الجمعة الفائت تبديد هذا الانطباع، شعوراً بأن الحريري تفتّر كثيراً عما عرفه فيه منذ التسوية الرئاسية عام 2016؛ لم يعد هو نفسه.

لا يخفي رئيس الجمهورية، رغم محاولة وزير الثقافة الجمعة الفائت تبديد هذا الانطباع، شعوراً بأن الحريري تفتّر كثيراً عما عرفه فيه منذ التسوية الرئاسية عام 2016؛ لم يعد هو نفسه.